

Distr.
GENERAL

A/50/156
6 April 1995
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

الجمعية العامة



الدورة الخمسون

البند ١٠٧ من القائمة الأولية*

التنمية الاجتماعية، بما فيها المسائل ذات الصلة
بالحالة الاجتماعية في العالم والشباب والمسنين
والمعوقين والأسرة

رسالة مؤرخة ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٥ موجهة إلى الأمين
العام من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة
للأرجنتين لدى الأمم المتحدة

فيما يتعلق بمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، المعقود في كوبنهاغن، في آذار/مارس ١٩٩٥،
أتشرف بأن أرفق طي هذا، الإعلان الصادر عن برلمانيي أمريكا اللاتينية بتوافق الآراء بين برلمانيي أمريكا
اللاتينية بمناسبة مؤتمر القمة المذكور.

وإنني إذ أضع في الاعتبار الأهمية الموضوعية والسياسية للوثيقة، أطلب إليكم التكرم بتعميمها
بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الدورة الرابعة والثلاثين للجنة التنمية الاجتماعية، المعقودة في المقر في
الفترة من ١٠ إلى ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٥.

وفي الوقت نفسه، فإنني إذ أرى أنها ستكون ذات أهمية كبيرة بالنسبة للمناقشات التي ستجري
على سبيل المتابعة للموضوع في إطار الجمعية العامة على النحو الذي تقرر في سياق إعلان وبرنامج عمل
مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وبصفة خاصة في الفقرة ٩٥ (أ) منهما، أطلب توزيع هذه الرسالة
ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ١٠٧ من القائمة الأولية.

(توقيع) ر. كارلوس سرسالدي دي سريسانو

الوزير المفوض

القائم بالأعمال المؤقت

.A/50/50

*

مرفق

إعلان صادر عن برلمانيي أمريكا اللاتينية

يشارك برلمانيو أمريكا اللاتينية الموقعون على هذا الإعلان المجتمع الدولي فيما اعترف به في مؤتمر القمة العالمي هذا من أن الفقر يمثل مشكلة عالمية تمس العالم النامي والعالم المتقدم النمو على حد سواء، حيث يؤدي إلى ظواهر تُعرض للخطر استقرار الديمقراطيات وتنشأ عنها ظروف عالمية متنوعة تتسم بانعدام الأمن وتكون مرتعا لتناقضات اجتماعية مزعجة. ولذلك، فإن صيغة التنمية البشرية التي توضع على أساس تصور أن النمو الاقتصادي وثيق الصلة بالتنمية الاجتماعية وأن السكان هم هدفهما معا تكتسب قيمة كبيرة.

لقد شاركنا في مؤتمر القمة هذا، الذي أطلق عليه بحق اسم "مؤتمر الناس عامة" اقتناعا منا بأن أي حضارة جديدة لا يمكن أن تحقق انجازا حقيقيا راسخ الأساس إلا إذا كان محورها الإنسان، وكانت تركز على القوة المتأصلة لكرامته، وعلى طلاقة ملكاته الروحية، وحقه غير القابل للتصرف في أن يحيا حياته كاملة متمتعاً بما يضمن له توفر العدالة الاجتماعية الشاملة.

لقد خاضت البرلمانات الكفاح التاريخي من أجل تحقيق "المواطنة السياسية" في العالم وتوسيع نطاقها. وبعد ذلك، فتحت السبيل، من خلال الاصلاحات الدستورية الجديدة ومجموعات القوانين الإيجابية، أمام قيام "المواطنة الاجتماعية". ويتيح مؤتمر القمة العالمي هذا فرصة كبيرة لتضمين برنامج العمل الدولي وجدول أعمال البرلمانات الوطنية التحدي المتمثل في إعمال حقوق جميع الشعوب وجميع البشر، نساء ورجالاً، في المشاركة في جميع أسواق النشاط، وبصفة خاصة سوق العمل، مما يجعل من "المواطنة الاقتصادية" أمراً ممكناً.

وفي هذا الصدد، ينبغي للبلدان وبرلماناتها أن تنظر، عند تصميم أدوات بالغة الكفاءة لاستئصال الفقر، في تنفيذ مشاريع وبرامج تكفل توفر الحد الأدنى للدخول بما يتناسب مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي تنفرد به كل منها.

إن مهمتنا كمشرعين تتطلب منا كسر حواجز اللامبالاة في مواجهة مسائل النمو الذي يفتقر إلى الإنصاف ووجود التنمية الاقتصادية الفائقة جنباً إلى جنب مع التنمية البشرية البالغة التدني.

وإننا نتعهد، كبرلمانيين، بأن نتابع باستمرار وانتظام الالتزامات وبرامج التنمية الاجتماعية المعتمدة في مؤتمر القمة العالمي هذا أو على الصعيد الوطني على حد سواء، بهدف تقييم مدى فعالية وكفاءة تلك السياسات ودرجة تقدمها وأثرها فيما يتعلق باستئصال الفقر. وتوفير فرص العمل المنتجة والحد من التهميش الاجتماعي.

وإننا نعرب من جديد عن القلق الذي يساورنا إزاء الدين الخارجي الذي يعترض سبيل التنمية في البلدان المتأثرة. ونكرر تأكيد صلاحية محكمة العدل الدولية بلاهاي للتدخل لإصدار حكم بشأن مدى مشروعيته. وإننا نقترح إنشاء محفل دراسة إقليمي لقياس أثر صفقات المضاربات المالية على اقتصادات بلداننا. وفي النهاية فإننا نتوخى اتخاذ تدابير لمراقبة وتنظيم تلك الصفقات يكون الهدف منها توفير التمويل للبرامج الاجتماعية. كما نقترح دراسة اتخاذ تدابير يكون من شأنها أن تصبح "مكاسب السلم" التي تحققت ذات فعالية. وكممثلين للشعب فإننا سنعمل على الأخذ في الميزانيات المالية لبلداننا بالإصلاحات التي تسمح بتطبيق صيغة ٢٠/٢٠. وإننا نؤكد ضرورة أن تفي البلدان المتقدمة النمو على الوجه التام ببرامج المساعدة الإنمائية الرسمية.

وقصارى القول، فإننا نرغب في فتح الأبواب أمام رد اعتبار الإنسان ليحتل مكانته اللائقة وإقامة العدالة الاجتماعية الشاملة، ليصبحا مبدأين أخلاقيين تقوم على أساسهما التنمية البشرية.

(توقيع) ايغناسيو بالبونتين
مندوب جمهورية شيلي

(توقيع) انتونيو كافيريرو
عضو مجلس الشيوخ الوطني الأرجنتيني

(توقيع) خوسيه مكلف
شيلي

(توقيع) ماريا انتونيتا سا
مندوبة جمهورية شيلي

(توقيع) خورخي فاليرو
مندوب فنزويلا

(توقيع) ماريانا ألوين
مندوبة شيلي

(توقيع) روبرتو ويل غيريرو
عضو الهيئة التشريعية
جمهورية بنما

(توقيع) لويس فرناندو فاغولدي
مندوب بوليفيا

(توقيع) فرانسيسكو الفارنيغا بورتيلو
مندوب جمهورية باراغواي

(توقيع) غلوريا يونغ
عضو الهيئة التشريعية
جمهورية بنما

(توقيع) ادواردو ماتارزو سوبلييز
عضو مجلس الشيوخ
البرازيل

(توقيع) فرانكو مونتورو
البرازيل

(توقيع) فاني بويارولو
مندوبة شيلي
